السكان والتنمية في المنطقة العربية:
التحديات والآفاق عشر سنوات بعد إعلان القاهرة لعام 2013

حوار البرلمانات العربية حول الاستعراض الإقليمي السادس
للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في المنطقة العربية

عبر الإنترنت، 11 أيار/مايو 2023

الرسائل الرئيسية والتوصيات الصادرة
عن حوار البرلمانات العربية

نظَّمت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وصندوق الأمم المتحدة للسكان وجامعة الدول العربية "حوار البرلمانات العربية حول الاستعراض الإقليمي السادس للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في المنطقة العربية" عبر الإنترنت في 11 أيار/مايو 2023. وشارك في الاجتماع برلمانيون من 11 دولة عربية، من المعنيين بالقضايا السكانية والاجتماعية، واستعرضوا خلاله إنجازات برلماناتهم في تنفيذ إعلان القاهرة لعام 2013، كما ناقشوا التحديات التي تواجه عملهم في هذا المجال. ونَتَجَ عن هذا الحوار التوصيات والرسائل الرئيسية التالية التي ستُقدَّم إلى مؤتمر الاستعراض الإقليمي الذي سيُعقد في أيلول/سبتمبر 2023 في بيروت:

1. تعزيز دور البرلمانات العربية في تحقيق أهداف برناج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإعلان القاهرة لعام 2013، وتوفير حياة كريمة لجميع السكان وتأمين حقوقهم.
2. التنويه بجهود البرلمانات العربية في وضع تشريعات وطنية لحماية مختلف الفئات السكانية، والتأكيد على ضرورة الاستمرار في مواءمة التشريعات الوطنية مع الأُطُر التنموية العالمية والإقليمية والتوصيات التي تضمَّنتها، ومنها برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.
3. التأكيد على الدور المحوري للبرلمانيين في تمثيل الناس والتواصل معهم ومع مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية، ممّا يجعلهم شركاء رئيسيين في تحقيق أهداف التنمية لصالح جميع الفئات السكانية.
4. تفعيل دور البرلمانات في رصد الأداء الحكومي وردم الهوّة بين السياسات التنموية والبرامج والممارسة المطبَّقة، حرصاً على استجابتها لأولويات السكان واحتياجاتهم، لا سيّما الفئات الضعيفة منهم.
5. إعادة النظر في التداعيات المترتّبة عن التحديات العالمية والإقليمية والوطنية التي واجهتها البلدان العربية خلال السنوات الماضية، كالنزاعات والحروب والاحتلال وجائحة كوفيد-19 والأزمة الاقتصادية وتغيُّر المناخ، وإعادة التفكير في المقاربات اللازمة لتحقيق الأهداف السكانية والتنموية، لا سيّما تلك المتصلة بحماية الفئات الأكثر ضعفاً، واحتياجات التخطيط الأسري غير الملبّاة، وتوفير خدمات الصحة والصحة الإنجابية، والقضاء على الفقر والتمييز، وحوكمة الهجرة.

6. إعادة النظر في المقاربات التنموية التي اعتمدتها الدول العربية على أثر جائحة كوفيد-19 التي كشفت عن الخلل البنيوي في مختلف المجالات التنموية وتسبَّبت في تحوّلات تنموية جذرية منها تسريع التحوّل الرقمي.
7. التأكيد على قضايا المرأة وتفعيل دورها في المجتمع، وتأمين حقوقها ومنها حقوق الصحة الإنجابية، وتعزيز مشاركتها السياسية كأولويات وشروط أساسية لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية.
8. التركيز على منظومة الحماية الاجتماعية في الدول العربية وإصلاحها، ورصد الميزانيات المناسبة للاستجابة لأولويات المواطنين، لا سيّما الفئات الأكثر ضعفاً.
9. مراجعة التشريعات المتعلّقة بالتغطية الصحية الشاملة والحرص على أن تتضمَّن خدمات الصحة الجنسية والإنجابية التي ينبغي أن تكون شاملة لجميع الفئات السكانية، لا سيّما الشباب.
10. إعادة النظر في أولويات السكان والتنمية في البلدان المتأثِّرة بالنزاعات، لتعزيز الاستجابة لاحتياجات مختلف الفئات السكانية، لا سيّما تلك الأكثر عُرضة للمخاطر، ومنهم النازحون واللاجئون والنساء والأطفال والمسنُّون والأشخاص ذوو الإعاقة.
11. دعم عمل اللجان البرلمانية المتخصِّصة بقضايا السكان والتنمية، ومنها لجان المرأة والطفل والشؤون الاجتماعية، وتفعيل دورها الرقابي على السياسات الحكومية.
12. تفعيل دور البرلمانات في وضع سياسات الحدّ من مخاطر الكوارث، والتصدّي للتحديات الناشئة وإيلاء الاهتمام اللازم لاحتياجات مختلف الفئات السكانية في أوقات الأزمات.
13. تكثيف الجهود المبذولة لبناء قدرات البرلمانات العربية على وضع وتطوير التشريعات التي تتناول قضايا السكان، وإدماج المسائل السكانية في عمليات صُنع السياسات الوطنية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال ورش تدريبية وطنية وإقليمية تساهم في نشر الوعي وتبادل الخبرات وتسليط الضوء على الممارسات الجيدة في البرلمانات العربية.
14. بناء قدرات الموظّفين البرلمانيين والأقسام البرلمانية الخاصة بالأبحاث لدعم عمل البرلمانات في مجال السكان والتنمية.
15. تحديد الثغرات في البيانات المتعلّقة بالسكان والتنمية، وتحسين جمع البيانات وتحليلها ضمن دراسات كميّة ونوعيّة وإتاحتها للبرلمانيين، وذلك لتعزيز دورهم في وضع قوانين وسياسات مرتكزة على الأدلّة.
16. تفعيل العمل المشترَك والمتابعة المستمرَّة لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإعلان القاهرة لعام 2013.
17. وضع آلية مشتركة في المنطقة العربية لمتابعة تحقيق أهداف السكان والتنمية.
18. إعادة النظر في العقد الاجتماعي في المنطقة العربية، وفي ترسيخ قِيَم المواطَنة، واعتماد مقاربة الحقوق والواجبات، وإعادة التفكير في المفاهيم التنموية في سياق الواقع المجتمعي وأولويات المجتمعات العربية وخصوصياتها.